

## أسباب التضخم بالولاية الشمالية خلال الفترة 2015م-2016م

د. أسامة معاوية بخيت حسين\*

### مستخلص

هدفت الدراسة إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار بالولاية الشمالية خلال العام 2016م. وللوصول لهذا الهدف أتبع الباحث المنهج الإحصائي والمنهج التحليلي الوصفي وذلك من خلال دراسة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالولاية الشمالية وتحليلها ووصفها لمعرفة أسباب ارتفاعها ومن ثم وضع الحلول المناسبة للحد منها. وقد افترضت الدراسة ارتفاع الأسعار بالولاية الشمالية مما أدى لتأثر الريف بالتضخم أكثر من الحضر وقسم البحث إلى ثلاثة إطارات هي المقدمة والمباحث ثم الخاتمة وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ارتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمات بالولاية الشمالية، ويعزى هذا الارتفاع للقرارات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المركزية بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجة من ارتفاع الأسعار بالولاية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة فتح مراكز للبيع المخفض بالولاية ومحاربة الاحتكار وتعدد الوسطاء وتشجيع المنافسة الحرة بين التجار.

الكلمات المفتاحية: معدل التضخم، الرقم القياسي، النفط، المجموعة السلعية والخدمات

### Abstract

The aim of this study to explain the reasons which lead to the rise of the prices in the northern state during 2016, this has been done through statistical descriptive and analytic study to the figures for the consumers prices, the rate of inflation in the northern state, so as to find out the causes of the rise and then to set the appropriate solutions to reduce the rise of the prices. The study hypothesised that the price of goods and services have raised that the Rural areas have been affected with inflation rather than Urban ones. The study was divided into three frames: Introduction, sections and conclusion. The findings of the study, that the

\* أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة دنقلا

rise of the prices for all goods and services in the state, this is due to the measures taken by the government after the lifting of the subsidy from the fuel which causes the rise of the prices in the state. The recommendations of the stud, that the northern state should open centres for cheap selling encourage the competition and controlling monopoly .

**Key Words: Inflation Rate, Index number, Petroleum materials, Group of Commodities and Services**

**المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة**

**أولاً: المقدمة**

يعدّ التضخم إنعكاساً ونتيجة للسياسات الإقتصادية المتبعة في الدولة، فإن وجود التضخم في الإقتصاد يعني فشل السياسات الإقتصادية في تحقيق أهدافها وعدم وجوده يعني نجاح تلك السياسات. وتعاني الولاية الشمالية من إرتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات لفترة طويلة تأثرت بها الحياة في الريف والحضر، ولمعرفة أسباب تلك الإرتفاعات جاءت هذه الورقة لدراسة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالولاية الشمالية من خلال دراسة إحصائية تحليلية وصفية لمعرفة أسباب إرتفاعها ومن ثم وضع الحلول المناسبة للحد منها.

**مشكلة الدراسة**

تعاني الولاية الشمالية من إرتفاع حاد في الأسعار إذ بلغ معدل التضخم خلال فترة الدراسة 12.3% وإرتفعت أسعار السلع والخدمات إرتفاعاً لم تشهده الولاية من قبل، ولمعرفة أسباب هذا الإرتفاع، جاءت هذه الدراسة لتقف على أسباب التضخم بالولاية الشمالية وتحاول أن تضع الحلول والمعالجات للحد من هذه الظاهرة.

**أسئلة الدراسة**

أرادت الدراسة أن تجيب على الأسئلة التالية:

- 1/ ما هو حجم التضخم بالولاية الشمالية خلال فترة الدراسة؟
- 2/ ما هي الأسباب الفعلية التي أدت إلى إرتفاع التضخم بالولاية الشمالية؟
- 3/ ما هي السياسات التي يمكن إتباعها بالولاية للحد من هذه الظاهرة؟

**أهمية الدراسة**

تستمد الدراسة أهميتها من الأتي:

أ/ من الناحية العلمية تعتبر هذه الدراسة مهمة للباحثين والمختصين في مجال التضخم وإرتفاعات الأسعار لما تحتويه من معلومات ثرة في هذا المجال.

ب/ من الناحية العملية في تناولها لقضية هي حديث الساعة اليوم وهي مشكلة التضخم، حيث تساعد هذه الدراسة متخذى القرار بالولاية للتعرف على الأسباب الحقيقية للتضخم ومن ثم تساعدهم على إتخاذ قرارات ووضع مقترحات صحيحة لمعالجته

#### أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى توضيح الأسباب التي أدت إلى إرتفاع الأسعار بالولاية الشمالية خلال العام 2016م، وذلك من خلال دراسة للأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم ومن ثم وضع الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

#### فرضيات الدراسة

- 1/ التضخم بالولاية الشمالية في حالة إرتفاع من عام لآخر.
- 2/ تأثر الريف بالتضخم في الولاية أكثر من الحضر.

## منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الإحصائي والمنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال دراسة الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالولاية الشمالية لتحليلها ومعرفة أسباب إرتفاعها ومن ثم وضع الحلول المناسبة لها.

## هيكل الدراسة

قسمت الدراسة إلى ثلاثة إطارات تمثلت في المقدمة والمباحث والخاتمة

المقدمة في خطة الدراسة والدراسات السابقة

المباحث قسمت إلى مبحثين هما: المبحث الأول في مفهوم التضخم وأنواعه وأثاره وطرق قياسه وكيفية علاجه

المبحث الثاني يحتوي على التضخم في السودان والولاية الشمالية وأسبابه وتحليل الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم بالولاية الشمالية

الخاتمة في أهم النتائج والتوصيات بالإضافة لقائمة المصادر والمراجع.

## ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة رحمة الله، 2002م بعنوان مشاكل التضخم في السودان الأسباب والمعالجات في

الفترة من (1998م - 2002م)<sup>1</sup>

تمحورت أهداف البحث في التعرف على ظاهرة التضخم في السودان وأسبابه وأثاره وطرق علاجه، وللتوصل لتلك الأهداف إتبع الباحث المنهج التاريخي والمنهج التجريبي من خلال جمع بيانات عن ظاهرة التضخم ووصفها وتحليلها، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: عدم وجود سياسات مالية ونقدية ثابتة في السودان خلال فترة الدراسة وأن أهم مسببات التضخم تمثلت في تمويل الميزانية بالعجز وزيادة عرض النقود والإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وتدهور سعر الصرف، وقد أوصت الدراسة بضرورة التحكم في عرض النقود والإنفاق العام وزيادة الإنتاج والصادرات.

1 عبد الماجد الكاوي رحمة الله، مشاكل التضخم في السودان - الأسباب والمعالجات في الفترة من (1998م -

2002م)، جامعة أمدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد، 2002م

نلاحظ أن الدراسة الحالية إتفقت مع هذه الدراسة في أن أهم مسببات التضخم في السودان تمثلت في الخلل في السياسات المالية والنقدية والزيادة في عرض النقود والإنخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بينما إختلفت عنها في تناولها لأسباب التضخم بالولاية الشمالية كما تناولت فترة زمنية مغايرة هي 2015م-2016م

2. دراسة عبد الله، 2010م، بعنوان أدوات السياسة المالية والنقدية وأثرها في محاربة التضخم في السودان خلال الفترة (1980م-2005م)<sup>2</sup>

تمحورت أهداف الدراسة في إيجاد أفضل النماذج من أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية لمحاربة التضخم في السودان، وللتوصل لهذا الهدف استخدم الدارس المنهج التاريخي والمنهج الإستقرائي ومنهج الإقتصاد القياسي وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الخطي المتعدد، وقد توصلت الدراسة إلى أهمية أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية في محاربة التضخم وعلاج المشاكل الخاصة بعملية عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية في المجتمع، وقد أوصت الدراسة بضرورة ضبط الإنفاق العام والإصدار النقدي لإنهما سببان أساسيان لإستفحال التضخم وضرورة الإهتمام بزيادة الناتج المحلي لتحسين ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

نلاحظ أن الدراسة الحالية إتفقت مع هذه الدراسة في أن السياسات المالية والنقدية لهما أثر واضح وكبير في معالجة التضخم وأن الخلل فيهما يؤديان إلى حدوث التضخم وإختلفت الدراسة مع هذه الدراسة في تناولها للتضخم وكيفية علاجه في الولاية الشمالية وذلك من خلال دراسة إحصائية وصفية للأرقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم خلال الفترة 2015م-2016م بينما تناولت الدراسة السابقة فترة مغايرة.

3. دراسة محمد، 2014م بعنوان إستخدام نماذج المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة من 1990م-2013م<sup>3</sup>

1- خالد حسين أحمد عبدالله، أدوات السياسة المالية والنقدية وأثرها في محاربة التضخم في السودان خلال الفترة (1980م-2005م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد، 2010م

2-ريان إبراهيم الحسين محمد، إستخدام نماذج المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان خلال الفترة (1990م-2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد، 2014م

تمحورت أهداف الدراسة في التعرف على التضخم وأنواعه وأسبابه وأهم العوامل المؤثرة عليه وبيان أثره على الإقتصاد السوداني، وللتوصل لتلك الاهداف إتبعته الباحثة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي وتحليل البيانات بواسطة البرامج الإحصائية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة طردية بين التضخم وعرض النقود ووجود علاقة عكسية بين التضخم والنتائج المحلي الإجمالي وسعر الصرف، وقد أوصت الدراسة بضرورة تخفيض عرض النقود وزيادة الإنتاج المحلي ورفع أداء الصادرات للتخلص من التضخم في البلاد. نلاحظ أن الدراسة الحالية إتفقت مع هذه الدراسة في شكل العلاقة العكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم والعلاقة الطردية بين عرض النقود ومعدل التضخم وإختلفت مع الدراسة في تناولها للتضخم بالولاية الشمالية أسبابه ومقترحات الحلول له وذلك خلال الفترة 2015م - 2016م.

## المحور الثاني: الإطار النظري

### مفهوم التضخم وأنواعه وطرق قياسه وأثره وعلاجه

#### أولاً: مفهوم التضخم

تتعدد تعريفات التضخم في الفكر الإقتصادي نسبة لتعدد وجهات النظر التي ينظر إليها في تفسيره، حيث يعرف التضخم بأنه الإرتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة<sup>4</sup>.

ولكي يحدث هذا التضخم فإنه لا بد أن يكون الإرتفاع في الأسعار محسوساً بحيث يشعر به الأفراد في المجتمع، وأن يستمر لفترة طويلة حيث أن الإرتفاع في الاسعار لفترة قصيرة لا يعد تضخماً، كما أن إرتفاع بعضاً من أسعار السلع والخدمات لا يعد تضخماً إذ لا بد أن يكون التضخم عاماً.

ويعرف التضخم أيضاً من ناحية النظرية النقدية، بأنه معدل النمو المرتفع في العرض النقدي الذي يفوق الطلب النقدي، حيث يري كثير من الإقتصاديين أن السبب الأساسي لحدوث التضخم هو زيادة حجم النقود في المجتمع<sup>5</sup>

ويعرف التضخم كذلك من الناحية الشخصية، بأنه الموقف المالي الذي لا يستطيع فيه الأشخاص التصرف في دخولهم برشد نتيجة لإرتفاع الأسعار.<sup>6</sup>

وهكذا نجد أن هناك كثير من التعاريف لظاهرة التضخم إلا أن كل هذه التعاريف تتفق في أن التضخم إرتفاع حاد في الأسعار.

<sup>1</sup> - خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، الكويت، شركة كاظمة للنشر، 1988م

<sup>2</sup> وهيبه مسيحة وآخرون، نظرية النقود والإئتمان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1956م

<sup>3</sup> مصطفى رشدي شبيحة، إقتصاديات النقود والمصارف والأموال، ط6، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1996م

## ثانياً: أنواع التضخم

هناك عدة أنواع للتضخم منها:<sup>7</sup>

### 1/ التضخم الظاهر

هو التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار بحرية نتيجة لتحقيق التوازن بين العرض الكلي للسلع والطلب الكلي عليها ويحدث دون تدخل من جانب الحكومة ويطلق عليه بالتضخم الطليق أو التضخم الصريح.

### 2/ التضخم المكبوت

هو التضخم الذي تحدد فيه الدولة سقفاً للأسعار لمنع استمرار ارتفاعها ومن ثم الحد من حركات الإتجاهات التضخمية المتفشية وإستفحال أثارها في المجتمع ويؤدي التضخم المكبوت إلى ظهور السوق السوداء في المجتمع نتيجة تحديد الدولة حصص معينة للمستهلكين كتحديد حصة بنزين لكل سيارة أو أنبوبة غاز لكل منزل مما يؤدي لظهور السوق السوداء

### 3/ التضخم الزاحف

هو ارتفاع في الأسعار بمعدل سنوي بطيء وهذا التضخم إذا لم يتم معالجته وإيقافه قد يتحول لتضخم جامح

### 4/ التضخم الجامح

هو أخطر أنواع التضخم إذ ترتفع فيه الأسعار بشكل سريع ومستمر فيؤدي إلى ارتفاع الأجور وتكاليف الإنتاج ويحدث في أوقات الحروب والأزمات التي تصيب الدولة مما يؤدي إلى ارتفاع حاد في الأسعار

### 5/ التضخم المستورد

هو الذي يحدث عندما يتم إستيراد سلعة هي في الأصل سعرها مرتفع في بلدها الأصلي مما يتم نقل التضخم إلى داخل البلد المستورد

## ثالثاً: قياس التضخم

يتم قياس التضخم بالأرقام القياسية للأسعار.

وتعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها المعيار الذي يتم من خلاله إستقراء التغيرات التي تحدث في الأسعار خلال فترة زمنية معينة حيث يتم مقارنة الرقم القياسي للأسعار في سنة المقارنة مع

<sup>4</sup> الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف، عمان، دار زهران للنشر، 1993م

الرقم القياسي للأسعار في سنة الأساس، وتمثل سنة الأساس السنة التي ينسب إليها التغير في المستوى العام للأسعار.

ويتم قياس التضخم بالطرق الآتية:<sup>8</sup>

1/ معدل التضخم البسيط

وهو يوضح معدل التغير السنوي في الأسعار في السنة الحالية مقارنة بما عليه في السنة السابقة ويحسب وفقاً للعلاقة التالية:

معدل التضخم = (مستوى الأسعار في العام الحالي - مستوى الأسعار في العام الماضي) ÷ مستوى الأسعار في العام الماضي

2/ معدل التضخم الناتج عن الجانب النقدي

وهو يقيس التضخم الذي يرجع إلى التوسع في الإصدار النقدي ويحسب وفقاً للمعادلة التالية

معدل التضخم = معدل النمو في الإصدار النقدي - معدل النمو في الناتج المحلي

3/ معدل التضخم الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي

وهو يقيس معدل التضخم بالفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل النمو في الناتج الحقيقي ويحسب وفقاً للمعادلة التالية

معدل التضخم = معدل الزيادة في الطلب الكلي - معدل النمو في الناتج الحقيقي

4/ الرقم القياسي لأسعار المستهلك

يعتبر من أكثر المؤشرات استعمالاً لقياس التضخم حيث يقيس التغيرات في الأسعار التي تمس حياة أغلب أفراد المجتمع ويحسب بالمعادلة التالية

معدل التضخم = الرقم القياسي في السنة الجارية ÷ الرقم القياسي لسنة الأساس × 100%

**رابعاً: علاقة الأرقام القياسية بالتضخم وأنواعها**

تتمثل علاقة الأرقام القياسية بالتضخم من خلال حساب معدل التضخم حيث يتم حساب معدل التضخم من خلال التعرف على الرقم القياسي للفترة السابقة ويطرح منه الرقم القياسي للفترة الحالية ويقسم على الرقم القياسي للفترة السابقة وتتمثل أهميته في التعرف على حجم التضخم الذي يصيب البلد فكلما ارتفع الرقم القياسي كان معنى ذلك ارتفاع الأسعار وكلما انخفض الرقم القياسي كان معنى ذلك انخفاض الأسعار. وهناك أنواع كثيرة للرقم القياسي منها الرقم القياسي

<sup>1</sup> أكرم حداد، مشهور هزلول، النقود والمصارف، ط1، عمان، دار الأوائل للنشر، 2005م

الضمني والرقم القياسي لتكلفة المعيشة والرقم القياسي للسلع الغذائية والرقم القياسي لأسعار المستهلك وأهم هذه الأنواع الرقم القياسي لأسعار المستهلك وذلك لأنه يحسب التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات التي تمس أغلب أفراد المجتمع.

#### خامساً: آثار التضخم

للتضخم آثار سلبية على الإقتصاد فهو يعمل على تقليل حجم الدخل الحقيقي للفرد نتيجة لفقدان النقود لقيمتها، ويتأثر حجم الإيداع لأن الأفراد لا يفضلون الإحتفاظ بأموالهم في شكل نقود سائلة نتيجة لتآكل قيمة النقود وتتأثر حجم الإستثمارات نتيجة إرتفاع مخاطر الحصول على الأرباح مما يقلل من حجم الإنتاج وتزداد الفجوة الطبقيّة في المجتمع حيث يزداد أصحاب الدخل المتغيرة ثراءً ويزداد أصحاب الدخل الثابتة (الموظفين) فقراً وتزداد هجرة الكفاءات الفنية والبشرية للخارج وينتشر الفساد الإداري ويعاني الكل من جراء هذا التضخم.<sup>9</sup>

#### سادساً: علاج التضخم

لعلاج التضخم يستخدم الإقتصاديون سياسة مالية ونقدية إنكماشية تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي والتقليل من حجم الكتلة النقدية الزائدة في المجتمع. وتتمثل أهم أدوات السياسة النقدية في رفع سعر الفائدة ونسبة الإحتياطي القانوني ودخول البنك المركزي بائعاً للسندات أما أدوات السياسة المالية فإنها تتمثل في رفع معدلات الضرائب والتقليل من حجم الإنفاق الحكومي الغير ضروري وتوجيه الإنفاق للمشاريع الإنتاجية التي تخلق العائد<sup>10</sup>.

#### المحور الثالث: الدراسة الميدانية

#### أولاً: التضخم في السودان

يعزى التضخم في السودان لمشاكل هيكلية ظلت تلازم السودان لفترة طويلة، حيث لعب إنفصال الجنوب وما صاحبه من فقدان لإيرادات النفط والنقد الأجنبي دوراً كبيراً في ظهور التضخم في السودان هذا إلى جانب السياسات المتبعة خلال الفترة 1999م - 2010م فترة وجود البترول في السودان حيث أضع السودان خلال هذه الفترة فرصة بناء إقتصاد قوى غير نفطي إذ لم تتحول

<sup>1</sup> عبد القادر محمد عبد القادر عطية، رمضان محمد احمد، النظرية الإقتصادية الكلية، مصر، قسم كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2005م

<sup>2</sup> سامي خليل، النظريات والسياسات النقدية والمالية، ط1، الكويت، شركة كاظمة للنشر، 1988م

إيرادات النفط خلال هذه الفترة إلى تنمية القطاعات الغير نفطية الزراعة والصناعة التي تعمل على تدعيم الإنتاج والتصدير وإنما تم إستنزاف البترول في إستيراد السلع من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً، وعند فقدان البترول إتضح لنا أن الطفرة النفطية في السودان كانت تخفي حقيقة أن الإقتصاد كان موجهاً نحو الإستهلاك والإستيراد بدلاً من الإنتاج والتصدير وهو مسار غير مستدام للنمو<sup>11</sup>.

وكان لخسارة الصادرات النفطية في العام 2011م تداعيات متتابة على الإقتصاد السوداني حيث تأثرت الحسابات الجارية وظهر عجز ضخم في الميزان التجاري بلغ (700) مليون دولار، كما تراجع سعر صرف العملة الوطنية من 3 جنيهاً إلى 5 جنيهاً ثم إلى 7 جنيهاً في العام 2012م، وارتفع معدل التضخم إلى 40%، وسجل الناتج المحلي الإجمالي الغير نفطي إنخفاضاً إلى 5.1% في العام 2012م ثم إلى 4.1% عام 2013م ولم تتمكن القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد وخاصة الزراعة والصناعة بعد عشر سنوات من الإهمال وعدم ملائمة سعر الصرف والإجور تعويض الإنخفاض في الإنتاج النفطي. وإضطرت الحكومة عندما وجدت نفسها في خضم الأزمة وتفاقم الأسعار إلى تطبيق سياسة مؤلمة ولكنها ضرورية حيث أعلنت الحكومة تطبيق سلسلة من التدابير الإقتصادية منها إجراءات مالية تقشفية قاسية وخفض قيمة الجنية السوداني في يوليو 2012م وذلك بعد الإرتفاع الهائل في معدلات التضخم والتراجع الشديد في القيمة السوقية للجنية السوداني وتخفيض الإنفاق العام و سعر الصرف الرسمي إلى حوالي 65% لكل دولار وتخفيض الدعم على المحروقات مما أدى إلى زيادة في الأسعار المحلية للوقود بنسبة 75% وأدت هذه السياسات سلسلة من إرتفاعات الأسعار لم تشهدا البلاد من قبل<sup>12</sup>.

<sup>1</sup> النشرة الإقتصادية القطرية الصادرة عن البنك الدولي للسودان، العدد2، ديسمبر 2012م

<sup>2</sup> التقرير القطري رقم 14/364 الصادر من البنك الدولي، ديسمبر 2012م

## ثانياً: التضخم بالولاية الشمالية

شهدت الولاية الشمالية كغيرها من ولايات السودان المختلفة إرتفاعاً حاداً في الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم في الولاية الشمالية للأعوام 2011م، 2012م، 2013م، 2014م، 2015م، 2016م نسبة 22%، 28.7%، 25.3%، 37.3%، 22.9%، 12.3% على التوالي، ويعزى هذا التضخم لسياسة الحكومة التقشفية التي إنتهجتها أبان ذهاب البترول عن البلاد عام 2011م حيث أدى رفع الدعم عن الوقود إلى إرتفاع أسعار الجازولين والبنزين الأمر الذي أدى إلى إرتفاع تكاليف النقل والترحيل وخلق موجه من إرتفاعات الأسعار بالولاية<sup>13</sup>. كما نجد أن هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي أدت إلى إرتفاع الأسعار بالولاية منها<sup>14</sup>:

### 1/ تكاليف النقل والترحيل

حيث نجد أن الولاية تقوم بإستجلاب السلع والبضائع من العاصمة الخرطوم والولايات الأخرى مما يؤدي إلى إرتفاع تكلفة السلعة حيث لا يوجد بالولاية مصانع لإنتاج السلع الإستهلاكية المختلفة

### 2/ إحتكار السلع وتعدد الوسطاء

تعاني الولاية من تعدد الوسطاء للسلعة من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة إلى المستهلك النهائي، كما يحتكر بعض التجار توكيلات بعض السلع كالدقيق والسكر والأسمنت الأمر الذي يؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع

### 3/ موسمية الإنتاج

تعاني الولاية من موسمية إنتاج بعض السلع كالبصل والفول المصري حيث ترتفع أسعارهما في فصل الصيف وتتنخفض في فصل الشتاء وذلك لموسمية إنتاجهما في فصل الشتاء. وللتعرف على حجم التضخم الحقيقي للولاية سوف نقف على الرقم القياسي ومعدلات التضخم بالولاية الشمالية لتتعرف على حدة التضخم التي أصابت الولاية.

## ثالثاً: معدلات التضخم بالولاية الشمالية

جدول رقم (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم بالولاية الشمالية للأعوام 2011م - 2016م

<sup>1</sup> التقارير السنوية للجهاز المركزي للإحصاء الولاية الشمالية عن الأرقام القياسية ومعدلات التضخم للأعوام 2011م - 2016م

<sup>2</sup> تقرير الأداء المالي لوزارة المالية والإقتصاد والقوى العاملة للولاية الشمالية للعام 2016م

العام	الرقم القياسي	التغير السنوي للأسعار	معدل التضخم
2011م	174. 8	-	22%
2012م	224. 9	50. 1	28. 7%
2013م	282	57. 1	25. 3%
2014م	387. 1	105. 1	37. 3%
2015م	475. 8	88. 7	22. 9%
2016م	534	58. 2	12. 3%

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

من الجدول أعلاه سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك إرتفاعاً مستمراً خلال العام 2011م - 2016م حيث بلغ 174. 8 نقطة للعام 2011م (عام الأساس) بينما سجل 534 نقطة خلال العام 2016م (عام المقارنة) بإرتفاع مقداره 2. 359 نقطة عن عام الأساس 2011م. ويعزى هذا الإرتفاع للقرارات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بإلغاء الدعم عن الوقود مما أدى إلى إرتفاع تكاليف النقل والترحيل وخلق موجه من إرتفاعات الأسعار بالولاية. كما شهد العام 2014م أعلى معدل تضخم مقداره 37. 3% مقارنة بالأعوام 2011م ، 2012م، 2013م ، 2015م، 2016م لم تشهده الولاية من قبل حيث تغيرت الأسعار بمقدار 105. 1 نقطة كأعلى مقدار تغير سنوي في الأسعار كما هو موضح في الجدول. سنقوم بدراسة التضخم في العام 2016م ومقارنته بالعام 2015م لنوضح حدة التضخم في ذلك العام.

**جدول رقم (2) الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدل التضخم بالولاية الشمالية للعام 2016م | بالشهور**

الشهر	الرقم القياسي	التغير الشهري	معدل التضخم
يناير	505. 5	-	11. 4%
فبراير	505. 1	-4	9. 4%
مارس	500	-5. 1	7%
أبريل	504	4	6. 6%
مايو	511. 4	7. 4	8. 7%
يونيو	518. 7	7. 3	8. 8%
يوليو	525. 1	6. 4	8. 9%
أغسطس	544. 7	19. 6	14. 1%

سبتمبر	550.4	5.7	14.5%
أكتوبر	551.3	0.9	13.2%
نوفمبر	595.3	44	22%
ديسمبر	596.6	1.3	21.5%

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك سجل إنخفاضاً طفيفاً في شهري فبراير ومارس حيث سجل الإنخفاض (4-) نقطة و (1.5-) نقطة على التوالي ثم بدأ في الارتفاع في شهر أبريل وواصل ارتفاعه إلى شهر ديسمبر. ويعزى هذا الارتفاع لارتفاع أسعار مجموعة النقل نتيجة إلغاء الدعم عن الوقود الذي سبب سلسلة من ارتفاعات الأسعار.

جدول رقم (3) مساهمة المجموعة السلعية والخدمات في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2015م - 2016م للولاية الشمالية

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2015م	الرقم القياسي 2016م	التغير السنوي	معدل التضخم 2016م
الملابس والأحذية	504.8	626.2	121.4	24%
المطاعم والفنادق	650.1	748.8	98.7	15.2%
الصحة	414.7	509.2	94.5	22.8%
الترويج والثقافة	1000.3	1089.8	89.5	9%
التبغ	314.4	402.8	88.4	28.1%
الأغذية والمشروبات	496.6	559.5	62.9	12.7%
النقل	902.3	958.3	56	6.2%
التعليم	1420	1468.9	48.9	3.4%
التجهيزات والمعدات المنزلية	428.1	470.2	42.1	9.8%
السكن	248.9	281.4	32.5	13.1%
الاتصالات	273.2	292	18.8	6.9%

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

نلاحظ من الجدول رقم (3) ارتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمات بالولاية خلال العام 2016م. ويعزى هذا الارتفاع بسبب موجة ارتفاعات الأسعار التي خلفها إلغاء الدعم عن الوقود مما سبب سلسلة من ارتفاعات الأسعار في جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمات بالولاية حيث سجلت

مجموعة الملابس والأحذية أعلى مستوي إرتفاع في الأسعار بلغ 121.4 نقطة تلتها مجموعة المطاعم والفنادق بمقدار 98.7 نقطة ثم مجموعة الصحة بمقدار 94.5 نقطة ثم مجموعة الترويح والثقافة بمقدار 89.5 نقطة ثم مجموعة التبغ بمقدار 88.4 نقطة ثم مجموعة الأغذية والمشروبات بمقدار 62.9 نقطة ثم مجموعة النقل بمقدار 56 نقطة ثم مجموعة التعليم بمقدار 48.9 نقطة ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية بمقدار 42.1 نقطة ثم مجموعة السكن بمقدار 32.5 نقطة ثم مجموعة الإتصالات بمقدار 18.8 نقطة كما هو موضح في الجدول.

#### رابعاً: الأسعار بالولاية الشمالية في الريف والحضر

لمتابعة الأسعار بالولاية الشمالية يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بالولاية الشمالية بأخذ عينة من الأسواق لمعرفة التغيرات التي تحدث في الأسعار بالولاية بأخذ سوق مدينة دنقلا وسوق مدينة البريق لمتابعة الأسعار في الحضر ، وسوق ريفي السليم وسوق ريفي كرمة لمعرفة التغيرات في الأسعار في الأرياف<sup>15</sup>.

#### جدول رقم (4) مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2015م - 2016م للولاية الشمالية (حضر)

معدل التضخم 2016م	التغير السنوي	الرقم القياسي 2016م	الرقم القياسي 2015م	المجموعة السلعية
25%	200	1000	800	المطاعم والفنادق
100%	200	400	200	التبغ
29.1%	138.6	614.3	475.7	الملابس والأحذية
10.6%	87.9	918.2	830.3	النقل
16.5%	71.2	503.7	432.5	الأغذية والمشروبات
9.1%	41.9	505.5	463.6	التجهيزات والمعدات المنزلية
8.3%	37.7	493.8	456.1	الصحة
7.6%	23.7	337.6	313.9	السكن
6.8%	22.6	353.2	330.6	الثقافة والترويح
5.5%	15.2	289.9	274.7	الإتصالات
-0.2%	-5.3	2738.5	2743.8	التعليم

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

نلاحظ من الجدول رقم (4) إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية خلال العام 2016م في الحضر ما عدا مجموعة التعليم التي سجلت إنخفاضاً طفيفاً مقداره (3.5-) نقطة عن العام 2015م.

<sup>1</sup> التقارير السنوية للجهاز المركزي للإحصاء للولاية الشمالية، مصدر سبق ذكره

يعزى إرتفاع أسعار المجموعة السلعية والخدمية في الحضر إلى الإجراءات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية خلال العام 2011م بإلغاء الدعم عن الوقود مما سبب موجه من إرتفاعات الأسعار، تأثرت بها جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالحضر، حيث سجلت مجموعة المطاعم والفنادق ومجموعة التبغ أعلى مستوى إرتفاع في الأسعار تلتها مجموعة الملابس والأحذية ثم مجموعة النقل ثم مجموعة الأغذية والمشروبات ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية ثم مجموعة الصحة ثم مجموعة السكن ثم مجموعة الثقافة والترفيه ثم مجموعة الإتصالات.

**جدول رقم (5) مساهمة المجموعة السلعية والخدمية في التغير السنوي للأسعار مرتبة تنازلياً للعامين 2015م - 2016م للولاية الشمالية (ريف)**

المجموعة السلعية	الرقم القياسي 2015م	الرقم القياسي 2016م	التغير السنوي	معدل التضخم 2016م
الترويح والثقافة	1339. 1	1462. 9	123. 8	9. 2%
الملابس والأحذية	514. 9	631. 1	116. 2	22. 6%
الصحة	412. 6	515. 3	102. 7	24. 9%
التبغ	314. 4	402. 8	88. 4	28. 1%
التعليم	643. 9	723. 5	79. 6	12. 4%
الأغذية والمشروبات	506. 8	568. 4	61. 6	12. 2%
النقل	922. 3	969. 5	47. 2	5. 1%
التجهيزات والمعدات المنزلية	410. 8	453. 5	42. 7	10. 4%
السكن	203. 5	242. 2	38. 7	19%
الإتصالات	272. 8	292. 9	20. 1	7. 3%
المطاعم والفنادق	507. 2	518	10. 8	2. 1%

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

نلاحظ من الجدول رقم (5) إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية في الريف بالولاية خلال العام 2016م، حيث سجلت مجموعة الترويح والثقافة أعلى مستوى إرتفاع في الأسعار تلتها مجموعة الملابس والأحذية ثم مجموعة الصحة ثم مجموعة التبغ ثم مجموعة التعليم ثم مجموعة الأغذية والمشروبات ثم مجموعة النقل ثم مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية ثم مجموعة السكن ثم مجموعة الإتصالات ثم مجموعة المطاعم والفنادق كما هو موضح في الجدول.

يعزى إرتفاع أسعار المجموعة السلعية والخدمية في الريف لإرتفاع تكاليف النقل والترحيل نتيجة لإرتفاع أسعار البنزين والجازولين مما سبب موجه من إرتقاعات الأسعار في جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالريف.

#### خامساً: مقارنة التضخم في الريف والحضر للعام 2016م

للتعرف على شدة التضخم بين الريف والحضر بالولاية الشمالية سوف نقف على الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف والحضر لتتعرف عن أيهما أشد تضخماً الريف أم الحضر.

جدول رقم (6) يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالولاية الشمالية ريف/حضر للأعوام 2014م-2016م

العام	الرقم القياسي للحضر 2016م	الرقم القياسي للريف 2016م
2014	352. 2	396. 9
2015	464. 2	479. 3
2016	519. 2	538. 6

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية

نلاحظ من الجدول رقم (6) أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف أكبر من الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر، حيث سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الريف للأعوام 2014م، 2015م، 2016م أعلى نقاطاً من الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الحضر مما يؤكد أن الريف أشد تضخماً من الحضر وبالتالي تأثر أهل الريف بالتضخم أكثر من أهل الحضر.

جدول رقم (7) التغيير السنوي لبعض أسعار السلع الإستهلاكية المختارة لعامي 2015م - 2016م | الأسعار بالجنية

السلعة	الوحدة	أسعار 2015م	أسعار 2016م	التغير السنوي
قمح	ربع	30. 44	35. 17	4. 73
دقيق قمح محلى فينو	كيلو	7. 17	8. 33	1. 16
لحم ضأن	كيلو	65	72. 92	7. 92
لبن طازج	رطل	3	3. 88	0. 88
لبن بكرة	400جرام	43. 96	47. 50	3. 54
زبادي	500 جرام	9	11	2
زيت سوداني	رطل	13. 50	13. 29	-0. 21

1. 65	8. 28	6. 63	كيلو	موز
6. 17	26. 17	20	كيلو	عدس
1. 1	13. 73	12. 63	كيلو	طماطم
4. 27	10. 65	6. 38	كيلو	سكر
4. 48	36. 79	32. 31	كيلو	دجاج
-0. 55	16. 56	17. 11	كيلو	بامية خضراء
10. 52	27. 08	16. 56	دسته	برتقال أصفر
1. 07	10. 21	9. 14	كيلو	بطاطس

المصدر: التقرير السنوي للأرقام القياسية ومعدلات التضخم للعام 2016م، الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية.

نلاحظ من الجدول رقم (7) إرتفاع جميع أسعار السلع الإستهلاكية للعام 2016م ما عدا زيت الفول والبامية الخضراء، حيث سجل زيت الفول والبامية الخضراء إنخفاضاً طفيفاً مقارنةً بالعام 2015م بينما إرتفعت أسعار السلع الإستهلاكية الأخرى، حيث إرتفع سعر القمح والدقيق الفينو واللحم الضأن واللبن الطازج واللبن البدرة والزبادي والموز والعدس والطماطم والسكر والبرتقال والبطاطس كما هو موضح في الجدول.

#### الخاتمة

#### أولاً: النتائج

من خلال البيانات السابقة توصلت الدراسة إلى الآتي:

إرتفاع أسعار جميع مكونات المجموعة السلعية والخدمية بالولاية، ويعزى هذا الإرتفاع إلى الإجراءات الإقتصادية التي إتخذتها الحكومة المركزية بإلغاء الدعم عن الوقود مما أدى إلى إرتفاع تكاليف النقل والترحيل وسبب موجه من إرتفاعات الأسعار بالولاية تأثرت بها الحياة في الريف والحضر. كما تواجه الولاية مجموعة من المشاكل تسببت في مزيد من إرتفاعات الأسعار وهي إعتماؤها على غيرها من الولايات في توفير إحتياجاتها وتعدد الوسطاء وإرتفاع تكاليف النقل والترحيل نتيجة لبعدها المسافة بينها وبين الولايات الأخرى.

#### ثانياً: التوصيات

التضخم ظاهرة إقتصادية كلية يتم علاجها في إطارها الكلي حيث لا تستطيع الولاية وحدها معالجة التضخم وإنما يجب على الحكومة المركزية عمل مجموعة من الإجراءات حتى تتمكن من معالجة التضخم وهي:

- 1/ تقليل الإنفاق العام وترشيده وتوجيهه للمشاريع الإنتاجية التي تعمل على زيادة الإنتاج  
2/ خلق سياسات مالية ونقدية مشجعة لتحقيق الإستقرار الإقتصادي  
3/ معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بزيادة التصدير وتحسين سعر صرف العملة الوطنية  
مقابل العملات الأجنبية الأخرى

كما يمكن للولاية أن تعمل بعض الإجراءات التي تمكنها من تخفيف حدة التضخم بالولاية وهي:  
1/ فتح مراكز للبيع المخفض تباع بسعر التكلفة مع إعفاءات من الضرائب والرسوم والجبايات الأخرى

2/ إعادة فتح الجمعيات التعاونية التي توفر السلع للمواطنين ومنسوبيها وتبيع السلع بالسعر الرمزي

3/ محاربة الإحتكار وتشجيع المنافسة بين التجار داخل الأسواق بالولاية

4/ العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية في السلع التي تنتجها الولاية كالفول المصري التي يستهلكها إنسان الولاية يومياً

#### قائمة المراجع والمصادر

##### أولا المراجع العربية:

1/ حداد، أكرم، وهزلول، مشهور، النقود والمصارف، ط1، عمان، دار الأوائل للنشر، (2005م)

2/ خليل، سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، ط1، الكويت، شركة كاظمة للنشر، 1988م

3/ شيحة، مصطفى رشدي، إقتصاديات النقود والمصارف والأموال، ط6، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1996م

4/ عطية، عبد القادر محمد عبد القادر، وأحمد، رمضان محمد، النظرية الإقتصادية الكلية، مصر، قسم الإقتصاد كلية التجارة جامعة الأسكندرية، 2004م-2005م

5/ مسيحة، وهيبه وآخرون، نظرية النقود والإئتمان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1956م

6/ نوري، الشمري ناظم محمد، النقود والمصارف، عمان، دار زهران للنشر، 1993م

7/ الوزني، خالد واصف، والرفاعي، أحمد حسن، مبادئ الإقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان، دار وائل للنشر، (2003م)

## ثانياً: الرسائل الجامعية

8/ رحمة الله، عبد الماجد المكاوي، مشاكل التضخم في السودان الأسباب والمعالجات في الفترة من (1998م -2002م)، جامعة أم درمان الإسلامية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، 2002م

9/ عبدالله، خالد حسين أحمد، أدوات السياسة المالية والنقدية وأثرها في محاربة التضخم في السودان خلال الفترة (1980م-2005م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير في الإقتصاد، 2010م

10/ محمد، ريان إبراهيم الحسين، إستخدام نماذج المعادلات الآتية لدراسة محددات التضخم في السودان في الفترة من (1990م -2013م)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة في الإقتصاد، 2014م

## ثالثاً: التقارير

11/ التقارير السنوية للجهاز المركز للإحصاء الولاية الشمالية عن الأرقام القياسية ومعدلات التضخم للأعوام 2011م وحتى 2016م

12/ تقرير الأداء المالي لوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة للولاية الشمالية للعام 2016م

13/ التقرير القطري رقم 14/364 الصادر من البنك الدولي، ديسمبر 2012م

14/ النشرة الإقتصادية القطرية الصادرة عن البنك الدولي للسودان، العدد 2، ديسمبر 2012م